الإدارة الإلكترونية ضرورة لمواكبة الحكامة التشاركية

بن عياش أسية [1]

[1] طالبة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية، جامعة بجاية، بجاية 06000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: assia.benayache1992@gmail.com

الملخص:

في ظل الخيارات الديمقراطية في الجزائر ظهر ما يعرف بالديمقراطية التشاركية كآلية جديدة ترتكز على التدبير المشترك للشأن العام، الذي يقوم على مشاركة المجتمع المدني في إتخاذ القرارات، التي تتعلق بالشؤون العامة.

ولما تغيب على أرض الواقع هذه الإجراءات، ولا تضطلع الأحزاب ولا المنتخبون في تأهيل وتأطير المواطنين بإعتبارهم شركاء حقيقيين في بناء المشاريع في تنفيذها وتقييمها، تبرز الديمقراطية الإلكترونية كفضاء إجتماعي يؤدي إلى زيادة إنخراط المواطنين في النقاش العمومي، بديلا عن الديمقراطية التشاركية التي تظل في الجزائر حبيسة التنظير والنصوص القانونية.

الكلمات المفتاحية:

الديمقراطية التشاركية، الديمقراطية الإلكترونية، الشفافية، التصويت الإلكتروني.

تاريخ إرسال المقال: 2019/11/10، **تاريخ قبول المقال:**2019/12/04، **تاريخ نشر المقال:** 2019/12/19.

لتهميش المقال: بن عياش أسية، "الإدارة الإلكترونية ضرورة لمواكبة الحكامة التشاركية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 02 (عدد خاص) 2019، ص ص.119-132.

المقال متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72

المؤلف المراسل: بن عياش أسية، amazigh-311@hotmail.com

* المقال تم تحت إشراف الدكتور أوكيل محمد أمين

The E-Governance is a necessity to keep up with participatory governance

Summary:

In the shadow of democratic choices in Algeria, what has emerged is what is called participatory democracy, as a new system based on common management of public affairs, based on the participation of civil society in decision-making related to public affairs.

When these measures are lacking on the ground and when parties and elected representatives do not assume their role in the qualification and supervision of citizens as real partners in the construction, execution, evaluation of projects, e-democracy appears as a social space leading to more citizens joining the public debate, instead of the participatory democracy that remains in Algeria locked in conceptualization and legal texts.

Key words:

Participatory democracy, e-democracy, transparency, e-voting.

La gouvernance électronique : une nécessité à la gouvernance participative

Résumé :

La participation ne peut, désormais, être dissociée de la démocratie locale, au point d'en faire la base légale. Celle-ci est basée sur la gestion commune des affaires publiques et sur la participation de la société civile dans la prise des décisions relatives aux affaires publiques. Lorsque cette participation fait défaut, la participation électronique peut être un palliatif en tant que espace social menant à l'adhésion de plusieurs citoyens dans le débat public.

Mots clés :

Démocratie participative, démocratie électronique, transparence, vote électronique.

مقدمة

مع ظهور التكنولوجيا الإلكترونية وإستخدامه الواسع، تحول إهتمام المواطنين إلى ما يعرف بالديمقراطية الإلكترونية، التي تعمل على الإرتقاء بمستوى الخدمة العمومية المقدمة للأفراد والمؤسسات من خلال الإستغلال الأمثل لتكنولوجيا الإعلام والإتصال.

حيث تعرف الديمقراطية الإلكترونية بأنّها العملية التي يتم من خلالها توظيف الأدوات التكنولوجيا، إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية أو بجهة توسيع فضائها ومجال فعلها، والتحول إلى الإدارة الإلكترونية له واقع في مقدمتها الحكم الراشد والتحولات الديمقراطية التي ترى أن رضا المواطن مطلب أساسي[1].

كما تعتبر الديمقراطية الإلكترونية من أعلى درجات النضج في تطبيق الإدارة الإلكترونية، والغاية الأسمى التي تسعى إليها الدول لتحقيق المشاركة الحقيقية للسلطة مع الشعب هي زيادة فرص مشاركة المواطنين في إتخاذ القرارات وتشجيع الديمقراطية وتكريسها على أرض الواقع.

فالديمقراطية الإلكترونية هي إذا الوجه المشرق للإدارة الإلكترونية فهي غاية ووسيلة في نفس الوقت للوصول إلى تحقيق التنمية والتقدم في الدولة، وتحقيق الاستقرار، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والوجبات دون تميز[2].

فالمشاركة التي هي جوهر العملية الديمقراطية في صورها التقليدية، أصبحت بحاجة إلى تفعيل نموذج جديد بإمكانه خلق فرص حقيقية لتكريسها وإضفاء أبعاد أكثر واقعية عليها[3]، تتمثل في أدوات المشاركة الإلكترونية من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز المشاركة المدنية والحكم التشاركي الشفاف.

تعتبر الديمقراطية الإلكترونية من أعلى درجات النضج في تطبيق الإدارة الإلكترونية، والغاية الأسمى التي تسعى إليها الدول لتحقيق المشاركة الحقيقية للسلطة مع الشعب هي زيادة فرص مشاركة المواطنين في إتخاذ القرارات وتشجيع الديمقراطية وتكريسها على أرض الواقع.

وهذا، ولغرض البحث عن الإستفهامات السابقة، تعترضنا الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تعزيز الديمقراطية التشاركية؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية إرتأينا التقسيم الثنائي في الشكل الذي نبحث فيه:

---

[1]– سنقوقة راضية – خلفة نادية، (دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام)، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثاني عشر، جامعة باتنة1، جانفي 2018، ص585.

[2]– قوقة وداد، (دور الحكومات الإلكترونية في تفعيل الديمقراطية الإلكترونية)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، ديسمبر 2016، ص105.

[3]– بن يزة يوسف – سغيري وهيبة، (إسهام البيئة الرقمية في حكم الديمقراطية التشاركية – أدوات المشاركة عن بعد نموذجًا–)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 01، جامعة باتنة 01، جوان 2019، ص258.

المحور الأول: الديمقراطية الإلكترونية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية

المحور الثاني: التحديات التي تواجه الإدارة الإلكترونية

المحور الأول: الديمقراطية الإلكترونية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية

من المهم الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحسين العملية الديمقراطية والتي قد تصل بنا إلى إحداث تغيير في مفهوم الديمقراطية بحد ذاتها، نظرا لظهور طرق جديدة ومهمة للمشاركة الشعبية ولحدوث تغيير جذري بين علاقة الإدارة بالمواطنين[1] وكذا المطالبة بإصلاحات حقيقية وتحسين الخدمة العمومية.

وهنا تظهر أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة الحوار بين الإدارة والمتعاملين معها، ويمكن ترشيد القرارات الإدارية بواسطة المواطنين من ناحية الأولويات والاختيارات الأساسية، وليس فقط من الناحية الإجرائية ومن ثم تحقيق ديمقراطية المشاركة بمفهومها الواسع[2].

وهناك مظاهر عديدة يمكن للإدارة الإلكترونية من خلالها دعم الديمقراطية التشاركية وممارستها فعليا منها:

أولا: إستطلاع الرأي العام

يمكن أن يؤدي استخدام نظام الإدارة الإلكترونية إلى توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية وإتاحة قدر أكبر من مشاركة[3] المواطنين في النقاش العام[4]، بل والتعليق وعرض آرائهم وتصوراتهم حول كافة القضايا والموضوعات مما يشعرهم بقدر أكبر من الرضا عن إدارتهم والاقتناع بأعمالها[5].

---

[1]– قوقة وداد، المرجع السابق، ص106.

[2]– عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر 2008، ص105.

[3] – ماجد راغب الحلو، الحكومة الإلكترونية والمرافق العامة، داخلة في إطار أعمال المؤتمر العلمي الأول حول: الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، مركز البحوث والدراسات، دبي – الإمارات العربية المتحدة–، أيام 26–27–28 أفريل 2003، متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي:Www.F-law.net

[4] -CHIATE Halima, « La démocratie participative et participation citoyenne constitution 2011 ; ministère charge des relations avec le parlement et la Société civile, Royaume du Maroc », lundi le 04/04/2016, p.3.

[5]– جمال علي الدهشان، دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الديمقراطية الرقمية نموذجًا، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، العدد 2، جامعة المنوفية – مصر–، فيفري 2011، ص147.

والرأي العام عبارة عن متحول أساسي في البيئة المحلية أو الداخلية للفاعلين من الدول، لاسيما أولائك الذين لهم التزام بقيمة متأصلة بالديمقراطية التعددية، وتصرف النظر عن هذه المعايير الديمقراطية توجد دلائل تجريبية كثيرة لتأكيد الرأي الذي مفاده لا يشترك الجمهور الذين يتم وضع السياسة باسمهم مشاركة نشطة في العملية[1].

فالمشاركة الإلكترونية هي إذن عملية إشراك المواطنين من خلال تقنيات الإعلام والاتصال في السياسة وضع القرار لجعل الإدارة العامة تشاركية وشاملة وتعاونية وهادفة من أجل الغايات الأساسية والفعالة[2]

كما تقوم الجماعات المنتشرة في الشبكات الاجتماعية دور فعالا في تعبئة الرأي العام تجاه بعض القضايا السياسية فقد أضحت هذه الشبكات في الجزائر مجالا جديدا للدعايات الانتخابية والمناقشة الانتخابية خصوصا في الانتخابات الرئاسية في أفريل 2014.

والمشاركة الحقيقية تكون بالسماح للمواطنين بالتجربة في المجال، وفي إطار قانوني يضمن الإخلاص والاستجابة لتطلعات المواطنين[3]. وإطلاع المواطنين على التنظيمات والتدابير التي تسطرها الإدارة وهذا ما نصت عليه المادة 8 من المرسوم 131/88[4].

ثانيا: التصويت الإلكتروني – إجراء إنتخابات–

يعد الإنتخاب الإلكتروني دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي بإعتباره وسيلة للمشاركة في تكوين حكومة تستمد وجودها في السلطة وإستمرارها من إستنادها للإرادة الشعبية، فلم تعد الحملات الإنتخابية تعتمد على الأدوات التقليدية كالراديو والتلفزيون، بل تعدت إلى إعتمادها الكبير على تكنولوجيا المعلومات التي تستعمل للتواصل مع الناخبين، من خلال الإعلام البديل الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المؤتمرات والمنتديات الإلكترونية ومختلف شبكات التواصل الإجتماعي كالفايسبوك وتويتر والواتس آب...إلخ[5].

---

[1]– جيدور حاج بشير، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، 2016– 2017، ص65.

[2]– معاوي وفاء،(نحو تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الحوكمة الإلكترونية)، مجلة العلوم القانونية و السياسية، عدد 10، جامعة الشهيد حمّة لخضر–الوادي–، جانفي 2015، ص98.

[3] -Emilie chalas - Hervé Saulignac, Mission« Flash» sur la démocratie locale et la participation citoyenne ; Assemblée nationale ; commission des lois constitutionnelles ; de la législation et de l'administration générale de la République, République Française, Mercredi 6 Février 2019, pp. 15.16.

[4] -Décret n° 88 – 131, du 4 juillet 1988 organisant les rapports entre l'administration et les administrés, n°07, le 6 juillet 1988.

[5]– قوقة وداد، المرجع السابق، ص108.

تجعل الإدارة الإلكترونية من العملية الإنتخابية أكثر سهولة وذلك في إعدادها للجداول وبطاقات ممغنطة وغيرها وتوفير البيانات عن الدوائر الإنتخابية، وتستخدم في عملية التصويت لتحقيق الحياد والنزاهة[1]، حيث تجرى عملية الإقتراع تحت مسؤولية الإدارة والتي يلتزم أعوانها بالحياد[2]، فهذا الأخير، له أهمية بالغة في العملية الإنتخابية حيث تسير في ظروف نزيهة وشفافة[3].

ففي ظل الإدارة الإلكترونية تتخلص الحكومة والقيادات السياسية من روح المركزية والإنفراد بالقرارات السائدة في ظل الإدارة البيروقراطية كما تتحول من دور القائد إلى دور الوسيط[4]، كتحسين مستوى المشاركة السياسية في القرار الحكومي، وترسيخ مبدأ الشفافية من أجل تفعيل الرقابة والمساءلة والمحاسبة الإدارية والحكومية[5]. الأمر الذي يدفع نحو زيادة كفاءة الأداء لدى الجهات الحكومية، وتعزيز الحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة[6].

فالإقتراع الإلكتروني يسمح للناخب بالتصويت مرة واحدة في نفس الإستحقاق وتكون سهلة الإستخدام والوصول من قبل المواطنين، لتحقيق الإتصال المباشر مع المواطن وإتاحة له الفرصة للمشاركة في صنع القرار، كذلك تيسير العملية الإنتخابية وإجراءاته[7].

إذ من البرامج التي تم الإعتماد عليها أثناء الإنتخابات تلك التي تتكفل بنقل المعلومات، والإحصائيات بين البلديات كمرحلة أولى، ثم كمرحلة ثانية من الدوائر إلى الولايات، وفي الأخير تجمع النتائج على المستوى

---

[1]– سنقوقة راضية – خلفة نادية، المرجع السابق، ص 594.

[2]– مزياني فريدة، المجالس الشعبية المحلية ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون، كلية الحقوق، جامعة منتوري – قسنطينة–، 2005، ص 135.

[3]– سكفالي ريم، دور اللجان الوطنية لمراقبة الإنتخابات إنطلاقا من 1997 ومبدأ حياد الإدارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع: الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر – بن عكنون–، 2004 – 2005، ص 11.

[4]– بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015–2016، ص 124.

[5]– يتوجي سامية، (أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية 2013)، مجلة معارف، العدد 18، جوان 2015، 2015، ص 209.

[6]– أوجامع إبراهيم – بومدين حسين،(تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين من أجل تحسين الخدمات المحلية)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثالث، جامعة تلمسان، ديسمبر 2013، ص 192.

[7]– حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر–، 2007،ص 43.

المركزي بالجزائر العاصمة، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى توفير الوقت والجهد[1]، وهذا لتمكين المواطن من المشاركة في إبداء آرائه في القضايا التي تهمه، ومطالبته بخلق منظومة إتصال مفتوحة وأكثر شفافة[2].

ثالثا: إعلام المواطن وحق الإطلاع على الوثائق الإدارية

إن تفعيل مبدأ الشفافية في التسيير في مختلف أوجه النشاط الإداري والأجهزة الرسمية وعلاقتها بالجمهور من شأنه أن يؤسس لنظام معلومات واضح ومعلن قوامه الوضوح، وهذا الأمر يولد علاقة متينة بين الإدارة والمواطن أساسها النزاهة والصدق في المعاملة وهو ما يؤدي في النهاية إلى رفع نسب ومعدلات ثقة الإدارة بالمواطن وقد تعزز هذا الدور نتيجة لتطور الرهيب الذي شهدته وسائل الإعلام والإتصال[3].

إن أهمية إعلام المواطن وتمكينه من الإطلاع على الوثائق الإدارية ذات أهمية بالغة كونها تعبر عن مدى شفافية الإدارة والمرفق العام مع المتعامل معها أو المرتفق، وبالتالي فهي تنطلق من نقطة مهمة في محاربة الفساد الإداري من جهة ومن جهة أخرى هي في نفس الوقت تعطي ضمانة مهمة للشخص المتعامل معها[4].

أما بالنسبة للمرسوم 88-131 فقد خصه بنوع من التفصيل، حيث أشار في المادة (10) من المرسوم بصريح العبارة على إمكانية الإطلاع على الوثائق الإدارية كما يلي << يمكن للمواطنين أن يطلعوا على الوثائق والمعلومات الإدارية، مع مراعاة أحكام التنظيم المعمول به في مجال المعلومات المحفوظة والمعلومات التي يحميها السر المهني.>>[5].

ونستخلص من خلال هذه المادة أن المشرع الجزائري جعل مبدأ السرية هو الأساس، في حين أن الإطلاع يعتبر إستثناء، كما أعطت للإدارة مجال واسع لتقدير ما يمكن إعتباره في إطار السرية المهنية، بدليل الفقرة الثالثة من نفس المادة.

---

[1]- عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري – قسنطينة-، 2009-2010، ص 154.

[2]- محمد ياسين مختار بن داود – لعشاب مريم، (إسهامات الإدارة الإلكترونية في التطوير الإداري)، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 05، جامعة عمار ثليجي – الأغواط –، جانفي 2017، ص 267.

[3]- بوضياف عمار، شرح قانون البلدية الجديد، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص 161.

[4]- بن يوسف شرفي، إصلاح الخدمة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، – بن يوسف بن خدة-، 2014-2015، ص 80.

[5]- مرسوم رقم 88-131، مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1408 الموافق 4 يوليو سنة 1988، ينظم العلاقة بين الإدارة المواطن، ج.ر.ج.ج.د.ش.ع 27، الصادر في 6 يوليو 1988.

فهنا العلاقة بين الإدارة والمواطن تقوم على مبدأ اللامساواة بين الأطراف في الصفة والمركز القانوني والغاية، حيث أن السلطات الإدارية المختصة تحوز وتمارس مظاهر السلطة العامة في تنظيم الإدارية وتسيير مرافقها[1].

ولا يختلف قانون البلدية 11-10 والولاية 12-07 كثيرا عن القانون القديم، حيث كرست المادة 30 من قانون البلدية الحق في الإعلام الإداري[2]، لكن بتحفظ كبير عندما نصت على تعليق المداولات بإستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي وخلال ثمانية أيام، وهي نفس المادة 21 في القانون القديم 90-08 و 90-09[3].

كما يجب على المجلس الشعبي البلدي إستعمال وتطوير كل الدعائم الرقمية الملائمة قصد ضمان نشر وتبليغ القرارات البلدية[4].

في حين تنص المادة الرابعة من المرسوم 16-190 المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية عن كيفيات تقديم طلب الإطلاع على القرارات، إلا أن المادة 3 تستثني حالات لا يمكن الإطلاع على القرارات البلدية والوثائق المتعلقة بالحالات التأديبية، المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام، القرارات البلدية ذات الطابع الفردي وسير الإجراءات القضائية[5].

المحور الثاني: التحديات التي تواجه الإدارة الإلكترونية

يتوقف الإلمام والمعرفة الكاملة بتجربة الخدمة العامة الإلكترونية في الجزائر كأحد إفرازات تطبيق الإدارة الإلكترونية[6]، غير أن هذا التطبيق تواجهه العديد من التحديات سواء إدارية كانت أو إجتماعية، قانونية، التي

---

[1]- أقشيش زهرة، العلاقة بين الإدارة العامة والمواطن في ظل دولة القانون، بحث للحصول على شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص10.

[2]- قانون رقم 11-10مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج.د.ش.ع 37، الصادر في 3 يوليو سنة 2011.

[3]- قانون رقم 90-08 مؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 يتعلق بالبلدية وقانون رقم 90-09 مؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل 1990، يتعلق بالولاية، ج.ر.ج.ج.د.ش.ع 15، صادر في 11 أبريل 1990.

[4]- المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 16-190 مؤرخ في 25 رمضان عام 1437 الموافق 30 يونيو سنة 2016، يحدد كيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، ج.ر.ج.ج.د.ش.ع 41، صادر في 12 يوليو 2016.

[5]- لمزيد من التفاصيل راجع المادة (3) والمادة (4) من نفس المرسوم.

[6]- مسعداوي يوسف، (مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر – دراسة حالة قطاع البريد والإتصال)، مجلة علمية محكمة، العدد21، جامعة الأغواط، جانفي2014، ص166.

تفرضها الإدارة والتي تتباين تبعا للمستوى الإجتماعي والثقافي السائد في البلاد[1]، وعموما يمكن التطرق إلى بعض التحديات التي تكاد تعترض أغلب برامج الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

أولا:التحديات الإدارية

تواجه الإدارة الجزائرية جملة من التحديات التي يجب أن نأخذها بعين الإعتبار لتحقيق مشروع الإدارة الرقمية على جميع الإدارات والمرافق العامة بأكثر مرونة وفاعلية[2]، حيث تنعكس هذه التحديات على وظائف الإدارة والعناصر الرئيسية للنشاط الإداري، وبصفة خاصة تهيئة وإصلاح البيئة التنظيمية[3]، لأن أي تقنية يتم إدخالها إلى الإدارات العامة تتطلب من تلك الإدارات إجراء تغييرات في الهياكل التنظيمية والإجراءات التشغيلية[4].

إضافة إلى أن عدم إقتناع القيادات الإدارية بفكر وبفلسفة الإدارة الإلكترونية وعدم قدرتهم على التخلي عن نمط الإدارة البيروقراطية[5]، قلة عدد الكوادر العاملة في مجال جمع البيانات وتنظيمها، وضعف الإمكانيات المادية والتمويل لهذه المشاريع[6].

كذلك ضعف العلاقة بين برامج الإدارة الإلكترونية والتطوير الإداري وتغيير السياسات يؤدي إلى ضعف الإنجازات وتعثر التقدم نحو الكفاءة المرجوة في تطبيق هذه الإدارة[7]، بعض النماذج الحالية القائمة على

---

[1]– الوافي رابح، محاولة إرساء الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية – دراسة حالة دائرة سيدي عيسى–، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014–2015، ص101.

[2]– دراجي المكي– موساوي راشدة، (دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر –دراسة لنموذجين قطاعيين: العدالة – الداخلية والجماعات المحلية–)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد17، جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–، جانفي 2018، ص35.

[3]– زرزار العياشي، (أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على كفاءة العمليات الإدارية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد1، جامعة 20 أوت 1955، 2013، ص35.

[4]– إلياس شاهد– الحاج عرابة– عبد النعيم دفرور، (تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد03، جامعة الوادي، 2016، ص130.

[5]– فرطاس فتيحة، (عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين خدمة المواطنين)، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد15، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة–، 2016، ص320.

[6]– إيمان حسن مصطفى خلوف، واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات، رسالة ماجستير، 2009–2010، ص9.

[7]– قدوري سحر، (الإدارة الإلكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة)، مجلة المنصور، العدد 14، الجامعة المستنصرية، 24–25 أكتوبر 2009، ص165.

الحاسوب لم تغير من الإجراءات الإدارية التقليدية من حيث التعامل، وبالتالي لم تقنع الآخرين بالإنتقال إلى النظام الإلكتروني الكامل[1].

إختلاف نظم وأساليب الإدارة حتى داخل المنظمة الواحدة[2]، مقاومة التغيير في المنظمات من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي[3]، كما أن ضعف إهتمام الإدارة العليا بتقييم تطبيق الإدارة الإلكترونية ومتابعتها[4]، يؤدي إلى ضعف التخطيط والتنسيق لبرامج الإدارة الإلكترونية[5].

ثانيا: التحديات السياسية والقانونية

للإدارة الإلكترونية والعالم الإلكتروني بصفة عامة، عدة أبعاد سياسية كانت أم قانونية، إلا أن كل بعد يجلب مجموعة من القيود التي تحد من تحقيق إدارة إستراتيجية رقمية، ومن بين هذه القيود:

قلة الإهتمام من قبل القيادة السياسية والمسؤولين القائمين على هذا القطاع في النهوض بمجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات خاصة الحكومة الإلكترونية[6]، أي عدم وجود إستقرار سياسي، والذي يعتبرمن أهم عوامل عوامل نجاح أي برنامج داخل أي دولة كانت[7].

---

[1]– يوسف محمد يوسف أبو أمونة، واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيا E-HRM في الجامعات الفلسطينية النظامية –قطاع غزة–، قدم هذا البحث إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية – غزة–، 2009، ص65.

[2]– محمد ياسين مختار بن داود– لعشاب مريم،المرجع السابق، ص269.

[3]– عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر – دراسة سوسيولوجية لبلدية الكاليتوس العاصمة–، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الإجتماع، تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، 2015–2016، ص79.

[4]– بوزكري جيلالي، المرجع السابق، ص127.

[5]– بوادي مصطفى، (صناعة بيئة رقمية في ظل عصرنة المرفق العام و تحسين الخدمة العمومية في الجزائر – الصعوبات والآفاق–)، دفاتر السياسة والقانون،العدد 17، جوان 2017،ص261.

[6]– أحمد شريف بسام، واقع الحكومة الإلكترونية في الدول العربية " حالة الجزائر"– دراسة وصفية تحليلية لتطبيقات تكنولوجيات المعلومات والإتصالات–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والإتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010–2011، ص48.

[7]– عبده نعمان الشريف، الحكومة الإلكترونية كإستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع والتحديات – حالة حالة دول مجلس التعاون الخليجي–، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص169.

بطء عملية إتخاذ القرارات، وعمليات الإصلاح والإندماج والبيروقراطية[1]، كما أن التخطيط السياسي الذي يمكن أن يؤدي إلى مقاطعة مبادرة الإدارة الإلكترونية أو تبديل وجهتها[2]، يشكل هذا العنصر خطر كبير على مشروع الإدارة الإلكترونية[3].

فعلى سبيل المثال الإنتخاب الإلكتروني يتميز بالسرية التامة والموثوقية، لكن ما يعاب على هذا الأسلوب يكمن في كون المعلومات غير عملية إضافية إلى إستحالة مشاركة المواطنين في المراقبة، بالإضافة إلى أن الإنتخاب الإلكتروني لا يسمح بالمعرفة الجيدة للمنتخب[4].

كما أن إستبعاد النشر الإلكتروني من وسائل وطرق الإعلان في المناقصات الحكومية يعد من عيوب التنظيم القانوني للخدمات الحكومية، ولذا فإنه ينبغي تنظيم المناقصات والمزايدات إلكترونيا، وذلك بالنص عليه صراحة في القانون[5].

على غرار العقبات السياسية تواجه كذلك تطبيقات تقنيات المعلومات والإتصالات بخصوص المصالح الحكومية عقبات قانونية، لذا يلزم تحديث القوانين التي تتلاءم مع إستخدام الوثائق والمعاملات الإلكترونية[6]، من بين هذه العقبات:

---

[1]– عبد الرحيم وهيبة – عبد الرحيم نادية، (متطلبات نجاح الحكومة على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة والدول العربية)، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد4، المركز الجامعي لتامنغست، جوان2013، ص–ص 261–262.

[2]– أحمد رمضان بن نوبة– ناجم محمد أبو خويط، مدى توفير متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية الليبية – دراسة ميدانية على مكتب الخدمات التعليمية– الخمس–، المؤتمر الإقتصادي الأول للإستثمار والتنمية في منطقة الخمس، 25–27 ديسمبر 2017، ص217.

[3]– كلثم محمد الكبيسي،" متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر"، أعدت هذه الدراسة إستكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإفتراضية الدولية، 2008، ص48.

[4]– الشايب محمد، الحكومة الإلكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد: (دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، 2008–2009، ص105.

[5]– عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص54.

[6]– بزاز حليمة، (الحكومة الإلكترونية –عرض وتقييم تجربة الحكومة الإلكترونية البحرينية–)، مجلة الشريعة والإقتصاد، العدد الثالث عشر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة–، جوان2018، ص174.

عدم مسايرة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل إلكترونيا لتطبيقات الحكومة الإلكترونية منذ بدايتها وحتى تطبيقاتها[1]، عدم ملائمة الأنظمة واللوائح المعمول بها[2]. بشأن تنظيم مختلف الخدمات الإلكترونية[3].

ثالثا:التحديات البشرية

العامل البشري أهم العناصر لنجاح الإدارة الإلكترونية، لأن المورد البشري هو المؤشر الأول والمتطلب الأول لأي مشروع، وخصوصا الذي يعتمد على الجانب الفني له، ومن أهم المشاكل المطروحة:

ضعف دور الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع العاملين في مجال نظم المعلومات الإدارية على تطوير ومتابعة التعليم والتدريب[4].

إنخفاض الخبرات التكنولوجيا والكفاءة بسبب إختبار الموظفين التي تعتمد على المقابلات دون إختبارهم في الجانب العملي بشكل دقيق[5]، فيتعين على الحكومة الإعتناء بتعليم المواطن بشكل عام وتأهيله للتعامل مع إستخدامات التقنيات الحديثة بشكل خاص[6].

---

[1]– علي محمد عبد العزيز بن درويش، تطبيقات الحكومة الإلكترونية دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي، رسالة مقدمة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص70.

[2]– إبراهيم عبد اللطيف الغوطي، متطلبات نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة العليا في الوزارات الفلسطينية، قدمت هذه الدراسة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة–، 2006، ص85.

[3]– عماري سمير، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة–، 2017، ص129.

[4]– إيهاب خميس أحمد المير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص40.

[5]– باري عبد اللطيف، دور ومكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، 2013–2014، ص71.

[6]– بن عشاوي أحمد ، (أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية (E.G) على مؤسسات الأعمال)، مجلة الباحث، العدد07، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، 2009–2010، ص290.

ولتوضيح ذلك نشير أن المستوى المتدني لإستخدام الأنترنيت لدى المواطنين، وعدم توفر البنية التحتية اللازمة للإدارة الإلكترونية، ومحدودية المهارات في إستخدام تكنولوجيا المعلومات، يعتبر من أكثر المعوقات التي تواجه تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية[1].

ومن زاوية أخرى البطالة التي قد تنجم عن حوسبة ورقمنة الخدمات العمومية، فضلا عن خطر المساس بالصحة العامة، وما يمكن أن تؤدي إليه من فقدان فرص التكييف مع المجتمع[2]. وصعوبة مواكبة التغير السريع في تقنية المعلومات[3].كما أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الإنتشار عالميا لا تزال ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة.

خاتمة

نخلص مما سبق، أن الديمقراطية الإلكترونية أحدثت ما توصل إليه في مجال تقديم الخدمات العمومية، فهي وسيلة تواكب عصر السرعة الذي نعيش فيه، وبتوظيفها لتكنولوجيا الإعلام والإتصال، وخاصة شبكة الأنترنيت.

ولقد ركزنا في هذه الدراسة على الجانب الديمقراطي للإدارة الإلكترونية أكثر من الجانب الخدماتي مبينين الدور الذي يجب أن تلعبه الإدارات الإلكترونية لتفعيل الديمقراطية الإلكترونية بإستخدام الأدوات الحديثة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات.

وبهذه الطريقة تستطيع أن تحدث تحولا في عملياتها بالتشجيع على الشفافية والمساءلة وتعزيز المشاركة، وتحقيق مرتكزات إعادة إكتشاف الحكومة لكي تكون أكثر كفاءة في خدمة المواطنين من خلال تقديم الخدمة المناسبة ذات الجودة العالية، وبالسرعة المطلوبة.

---

[1]– زرزار العياشي، (مبادئ وإستراتيجيات إرساء الحكومة الإلكترونية)، مجلة الفقه والقانون، العدد العشرون، يونيو 2014، ص96.

[2]– بن أعراب محمد، (تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة، وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي)، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد19، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، ديسمبر 2014، ص65.

[3]– نورة بنت ناصر الهزاني، الخدمات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية – دراسة لتقييم مواقع الوزارات السعودية على الأنترنيت، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2008، ص65.

وفي هذا الإطار يمكن تقديم بعض الإقتراحات لتجاوز هذه العقبات من خلال ما يلي:

- يتعين على المجالس المحلية إستعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة لإتاحة المجال للمواطنين للتعبير عن آرائهم ونقل إنشغالاتهم والمشاركة في إتخاذ القرارات التي تخض قضايا الشأن العام.
- يقتضي من الأحزاب بدورها الحرص على إستخدام آليات التواصل التشاركي، والإرتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل المشترك، وإقتسام المسؤولية مع المواطنين.
- وضع خطط مناسبة وواضحة ونشرها حول نظام الإدارة الإلكترونية، في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة.
- الإعتماد على الإستراتيجية اللامركزية في تطبيق مشروع الإدارة الرقمية من خلال فتح المجال لجميع الوزارات والهيئات لحوكمة قطاعها إلكترونيا، تحت مراقبة وتوجيهات السلطة المركزية.
- توفير الكوادر المتخصصة في مجال البرمجة وإستخدام أجهزة الحاسوب المتطورة، أي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.